د. ليف غرينبرغ *

(العروس غير المرغوبة): أزمة الحديث عن معارضة الاحتلال

دارت بعد شهرين من توسيع حدود دولة إسرائيل عام ١٩٦٧ مداولات مثيرة للاهتمام داخل حزب السلطة حول مستقبل ما وصفوه بـ "المناطق المدارة". قدمت غولدا مئير تقريراً عن حديثها مع ليفي أشكول والذي قال فيه لها بأنه يفهم بأن "المهر يعجبها؛ لكن العروس لا". المهر المقبول هو المادة، الأرض، "المناطق"، أما العنصر البشري، "العروس غير المرغوبة" فهم الفلسطينيون. "هذا حقاً هكذا" قالت غولدا مئير "لكن هل شاهدتم شخصاً يوافق على المهر بدون العروس؟ ... هذا ما يريده كل واحد منا. أتشوق لقبول المهر وأن يأخذ شخص آخر العروس ... لكن الإثنين يسيران متلاصقين" (بيلين ١٩٨٥: ؟؟؟).

هذا ما تفعله إسرائيل منذ ذاك الحين: تحاول الفصل بين العروس ومهرها، أخذ المهر بصورة غير قانونية دون الزواج من "العروس غير المرغوبة"، مع إقامة علاقة بالإكراه. عدم شرعية ما تفعله إسرائيل يفهم في إطار شبكة العلاقات هذه: لا زواج ولا شك في أنهم لا ينوون الزواج.

هذا هو الأمر الذي نستطيع تسميته: مسيرة متطورة لسلب المهر بدون زواج من خلال إخفاء وتمويه لأعمال غير قانونية وعن طريق عرض العلاقات كمؤقتة. تتضمن المسيرة فصل العروس عن مهرها، وفرض قيود على تنقلاتها وسجنها، كي لا تزعج، وعرض المقاومة كعدوانية. ما الذي بالإمكان إطلاقه على ذلك؟ في ضوء عدم وجود كلمة جيدة بدرجة كافية سأطلق عليه "الأمر الذي لا اسم له". حقيقة عدم وجود كلمة جيدة؟ لهذا الأمر ليست مشكلة شخصية، بل سياسية، جماعية لمعارضيها. كيف بالإمكان معارضة شيء لا يوجد حتى اسم له، أي لا يوجد اتفاق جماعي حول مغزى الظاهرة وأهداف الصراع ضدها؟

* محاضر في قسم العلوم الاجتماعية في جامعة بئر السبع.

جيش قوي للدفاع عن الاحتلال

الحديث معناه إعطاء مغزى، تحديد مسؤولية، مطالبة بإعادة المسلوب وتصحيح الإجحاف. لكن عندما تظهر كلمة تقويضية تكشف العمل وتقشّره فإنها تجتاز تعميقاً وتفصل عن الإرتباط بالموضوع وعن مغزاها السياسي. الكلمات التي نستخدمها هي تمويه على مسيرة سلب مستمرة للمهر، وإهانة للعروس، وإخراسها وتصفية مستقبلها واعتبار رغبتها بالحفاظ على ممتلكاتها، غير بديهية، واحتجاجها يوصف بالعدوانية غير العادلة. لا توجد لدينا كلمة لوصف هذه المسيرة المعقدة غير المعروفة والممكنة. تصبح جميع الكلمات متعاونة مع التمويه، ونتحول نحن لشركاء في التمويه من خلال الحديث التمويهي. الأمر الذي لا تسمية له يؤدي إلى تبعيتنا ويتحول كل نشاط سياسي معارض لتعبير عن "تحضرنا"، ومن خلال ذلك يضفي شرعية على "الأمر الذي لا اسم له".

ليس لدينا كلمة لوصف المسيرة الدينامية المستمرة، السالبة، المهنية، والتي تعرض إسرائيل كضحية و "العروس" كعنيفة ومتوحشة، مسعورة غير عاقلة. تعرض إسرائيل كديمقراطية، متحضرة (الوحيدة في الشرق الأوسط) و "هم" كنظام ديكتاتوري فاسد يتطلع إلى المس بنا بدون أي سبب، وإلى إلقائنا في البحر. كعرض لتقسيمة ثنائية جغرافية، من هنا وهناك، هنا ديمقراطية وهناك سلطة عسكرية، لكن هذه الحدود الخيالية يتم تجاوزها طوال الوقت، اليهود ذوو حقوق أكبر ويتواجدون من على طرفي الحدود، الفلسطينيون سلبوا الحقوق يتواجدون أيضاً من على جانبي الحدود، لكن تتم تجزئتهم من خلال التمييز في مكانتهم أمام الدولة. اليهود في الجانب الديمقراطي من الحدود يربحون من سلب الفلسطينيين ويستدعون للخدمة في الجيش خلف الحدود، للدفاع عن الاحتلال. يمكّن الوجود الخيالي للحدود من وهم الديمقراطية في هذا الجانب من الحدود وإلا فسيوصف بالنظام العنصري. أطلقت على هذه الظاهرة عام ١٩٩٩، ديمقراطية، وهمية (غرينبرغ، ١٩٩٩).

هذا "الأمر الذي لا اسم له" ليس تمييزاً عنصرياً ولا احتلالاً، إنه ليس تمييزاً عنصرياً توجد فيه مجموعة معينة مسلوبة الحقوق

لا يوجد للفلسطينيين أيضاً في ظل هذا النظام أي استراتيجية معارضة ناجعة ومشروعة، لأنه إذا استخدموا العنف فهذا إثبات على أنهم يريدون إبادتنا، هذا إرهاب والطلب هو حل شبكات الإرهاب، لكنهم إذا حاولوا العمل بصورة دبلوماسية ومنعوا العنف، فإن أعمال السلب ستستمر بدون إزعاج. كما أن الحدود الخيالية تفشل أي إستراتيجية فلسطينية: عندما يستخدمون العنف داخل الخط الأخضر، فهذا إثبات على أنهم "يريدون إلقاءنا في البحر"، وبأنه "لا يوجد من نتحدث معه"، وعندما يقتلون "مستوطنين في المناطق" فهذا لن يدفع إلى انفعال زائد، لأن هذا "هناك"، ويقتلون "هم"، "المستوطنين".

يجري تمييز ضدها، لكنها قادرة ويحق لها الصراع، والمطالبة بالمساواة بالحقوق وستنضم في نهاية الأمر إلى الإطار الجماعي، حيث تمنع الحدود بين "مناطق" و "إسرائيل" نشوب صراع لاعتبار الفلسطينيين كمدنيين متساوي الحقوق. هذا ليس احتلالاً، إنه نظام احتلال واضح، لأنه مؤقت وغير مشروع. ولهذا وبناءً على القانون الدولي من المحظور القيام بمعظم ما تقوم به دولة إسرائيل، بدءاً من الاستيطان مروراً بالعقوبات الجماعية، قتل السكان المدنيين، هدم البيوت واقتلاع الأشجار[1] ولو كان هذا احتلالا لتوجب اعتبار مقاومة جميع الأعمال غير القانونية، مشروعة لا كـ "إرهاب". "هذا الأمر الذي "لا اسم له" وليس بالضبط تمييزاً عنصرياً ولا احتلالاً، يشل ويفشل كل استراتيجية، معارضة، إسرائيلية كانت أم فلسطينية وأكثر من ذلك استراتيجية، مشتركة ثنائية القومية. انعدام وجود إستراتيجية، سياسية، للمعارضة، يجد تعبيره بانعدام القدرة على "إعطاء اسم" للأمر الذي نعارضه والعكس صحيح، وانعدام وجود "الإسم" يصّعب بلورة استراتيجية سياسية للمعارضة.

هذا الأمر الذي لا اسم له يطلق على نفسه منذ العام ١٩٦٧ "دولة يهودية وديمقراطية" في إطارها "العروس" ليس فقط غير مرغوب بها، بل وأيضاً خطيرة، لأنها تحمل وتتحول إلى تهديد ديمغرافي.

هذه المهزلة، "التهديد الديمغرافي" هي لغة هؤلاء الذين يرون أنفسهم كـ "معارضي الإحتلال" ويتبنون لغة أشكول وغولدا حول "العروس غير المرغوب بها" ويعللون ضرورة "التنازل" عن "جزء من المهر" بكونهم لا يريدون "العروس". وإذا كانت هذه هي لغة "معارضي الإحتلال" فلا احتمالات لوجود علاقات مساواة، سواء أحدث طلاق منطقي (أي "دولتين") أو زواج ديني وقانوني (أي "دولة واحدة").

لا توجد أي كلمة جيدة، لأنها دائماً تنفصل عن مفهومها السياسي وتتخذ مغزى تمويه للقمع وسلب "العروس". لنأخذ على سبيل المثال كلمة دولة فلسطينية، ندرك منذ اللحظة التي قال فيها شارون بأنه يريد دولة فلسطينية بأن المقصود تمويه آخر على استمرار سلب المهر. لكن هذا هو الأمر أيضاً عندما يقترح إيهود باراك وبيل كلينتون ويوسي بيلين أو جورج بوش إقامة دولة. المغزى السياسي للدولة هو سيادة إقليمية وجيش للدفاع عنها (Tilly-١٩٩٢). ولا يعرض أحد على الفلسطينيين دولة كهذه.

توجد للكلمات قوة، فهي تعزز الواقع والمشاعر والتحفظات والتأييد، وعندما تجتاز عملية تعقيم وتفقد مضامينها فإنها تُضعف وتُبهت التسيس.

أنظر إلى كلمة "الفصل" وتأثيرها، ويقولون، من المحظور الحديث عن أي شيء، ولا حتى عن الانفصال نفسه وماذا سيحصل بعده، عندما بدأ شارون باستخدام كلمات هؤلاء الذين يطلق عليهم "معارضو الإحتلال" تحول إلى "واحد منا"، "رجل معسكر السلام" وهكذا يحولنا إلى شركائه.

قال في العام الأخير الكثير من "كلماتنا: قال "دولة فلسطينية"، "إنسحاب"، "إخلاء المستوطنات"، "مواقع استيطانية غير قانونية"، "سلام" وقال أيضاً "إحتلال" ونشرت حركة "توجد حدود" إعلاناً تحت عنوان "إريك إنضم إلينا"[2]. إذا قلت كلمة "احتلال" فسيعني ذلك بأنك عضو في "توجد حدود" وهذا سبب للإحتفال ولأعياد انتصار[3].

الإعلان صّم الآذان، لأن حركة "توجد حدود" نجحت بالتحول في فترات سابقة إلى حركة معارضة ذات تأثير، لكنها هي أيضاً سقطت في الشبكة المعدية، المخرجة للكلمات من مضامينها والمؤدية إلى التبهيت السياسي المستمر الناجم عن أعمال السلب والمهانة والتمويه. كان هذا الإعلان ومن شبه المؤكد ساخراً، لكنه عبّر وعن وعي عن الهاب مشاعر "معسكر اليسار" من أقوال شارون، وعن الصعوبة المفهومة بمعارضة هذا النظام الهروبي، طالما لا تتوفر لنا القدرة على تحديد العدو السياسي، من نحن ومن هم، وطالما لا تتوفر لدينا القدرة على خوض صراع من أجل هدف سياسي واضح، لن يكون بإمكاننا لا تجنيد أحد، ولا إضفاء عدم شرعية على الأمر الذي لا نستطيع حتى "إعطاءه اسما".

لا يوجد للفلسطينيين أيضاً في ظل هذا النظام أي استراتيجية معارضة ناجعة ومشروعة، لأنه إذا استخدموا العنف فهذا إثبات على أنهم يريدون إبادتنا، هذا إرهاب والطلب هو حل شبكات الإرهاب، لكنهم إذا حاولوا العمل بصورة دبلوماسية ومنعوا العنف، فإن أعمال السلب ستستمر بدون إزعاج. كما أن الحدود الخيالية تفشل أي إستراتيجية فلسطينية: عندما يستخدمون العنف داخل الخط الأخضر، فهذا إثبات على أنهم "يريدون إلقاءنا في البحر"، وبأنه "لا يوجد من نتحدث معه"، وعندما يقتلون "مستوطنين في المناطق" فهذا لن يدفع إلى انفعال زائد، لأن هذا "هناك"، ويقتلون "هم"، "المستوطنين".

تكمن المشكلة في "توجد حدود"، أي بوهم وجود حدود، وبأننا غير شركاء في الجريمة لأننا لسنا "هناك". ويبدو أن أزمة الكلمات هي التي أدت لإقامة حركة "السنة الواحدة والعشرين"[٥]. في أعقاب اندلاع الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٨، وبعد الفشل شكّل المبادرون بـ "السنة الواحدة والعشرين" النظرية والانتقادات. لكن ما بعد الحداثة وما بعد – الكولونيالية، لم يحررنا من أزمة الكلمات، رغم أن القضية المركزية التي تتناولها هي نقد الكلمات، اللغة والحديث (شنهاب ٢٠٠٤). إن ما حدث لنا هو "انفصال": انغلاق في "برج عاجي" من الكلمات المعقدة والتجمع السكاني الصغير والتعالي في "مفاهيم اللغة".

توجد محاولات كثيرة للتحرر من عناق الدببة مع النظام الذي عمل على إلحاقنا به وحولنا لشركاء بالجريمة. جرت هذه المحاولة من خلال إيجاد مفاهيم وكلمات جديدة، وتوجد محاولات أكاديمية كهذه.

يُطلق أورن يفتاحئيل (١٩٩٩) على ذلك "إثنوقراطية"، ويُطلق عليها باروخ كيمرلينغ (٢٠٠٣) "بوليتيساد"، ويكتب عدي اوفير ورالي أزولاي عن المعسكر كآلة لـ "تطهير مؤجل"، ويتحدث شري هنفي عن "قتل المنطقة"[٦]. واقترح صالح عبد الجواد مفهوم "قتل المجتمع"[٧]. سمعت مؤخراً يهودا شنهاب يستأنف على الخط الأخضر ويقول أن "الاحتلال هنا" وعرض أمنون راز كركوتسكين مفهوم دولة يهودية وديمغرافية[٨] وجمعية أبعاد ثنائية القومية. واقترحت هنيدة غانم مفهوم ننتو–بوليتي واقترحت عميرة هس كلمة "توطين" عوضاً عن كولونيالية[٩]. وحاول عكيفا الدار (٢٠٠٣) ابتداع مفهوم بنتوستين، بنتوستين في فلسطين. واقترحت في عملي الأكاديمي مفاهيم ديمقراطية وهمية، وسلام وهمي ودولة إرهاب، وقتل رمزي لشعب[١٠]. لكن جميع هذه الكلمات مفصولة عن المداولات العامة، وتبقى منحصرة وسجينة في "مجموعة مفاهيم اللغة".

تأتي جميع هذه المحاولات من نفس الأزمة، أزمة الحديث عن "معارضة الاحتلال". وها أنا أقول "احتلال" مكرراً من جديد وهم الحدود. لقد أخرجت نفسي من هناك وتحولت لشريك لشارون ومخطط الفصل. تجتاز جميع الكلمات التي تقترحها مرحلة تعقيم أو شلل ولا تتحول إلى لغة مشتركة، ذات مغزى جماعي، أي مغزى جماهيري وسياسي. كما لا تستطيع كلمات كولونيالية وكولونية و "صهيونية"[١١]، إيضاح الواقع، ولا وصفه وتحديه. هذا ليس بالضبط كولونيالية، لأنه لا يوجد هنا نقل للثقافة، ولا يعملون على تقدم الفلسطينيين ولا يستثمرون "هناك" في الشوارع والبنى التحتية، لصالح "المحليين"، ولا يفتحون مصانع مكملة للإقتصاد الإسرائيلي وخصوصاً لا يقيمون دولة جهاز السيطرة الرئيسي للكولونيالية، الذي يمكن من الصراع ضد الكولونيالية، وإيجاد حالة ما بعد – الكولونيالية ؟.

هذه ليست كولونية، لأنه لا يوجد هنا إبعاد كامل للسكان الفلسطينيين، مثلما حدث في أستراليا أو قتل جماعي كما حدث في الولايات المتحدة أو ضم وإكراه في الإطار القائم مثلما حدث

التوطين العمالي هو الذي حاول سلب "المهر" من "العروس" قبل ١٩٤٨، وسلب المهر بعد النكبة، لم يكن الصناعيون ولا أصحاب البيارات ولا البرجوازيون المدنيون هم الذين أرادوا الحصول على عمال زهيدي الأجور (شابيرا ١٩٧٧) ولم يكن الإصلاحيون الذين أرادوا الحصول على الضفتين مع إبداء استعداد لإعطاء حكم ذاتي ثقافي لـ "العروس"[١١]. ولم يكونوا رجال "الصهيونية الثقافية" من آحاد هعام وحتى بوبر وماغنس الذين لم يروا بالدولة قيمة بل مجموعة ثقافية (هلر ٢٠٠٣). الرغبة بأن "يأخذ شخص ما العروس" و "نحتفظ نحن مع المهر" هذه هي استراتيجية التوطين العمالي وهي التي انتصرت تاريخياً

في شمال وجنوب أفريقيا وأميركا الجنوبية، في هذه الحالة كان بالإمكان خوض صراع من أجل المساواة بالحقوق ومن أجل الديمقراطية، كما أنها ليست صهيونية.

استخدام كلمة "صهيونية" تحول بنظري إلى تعبير صارخ عن أزمة الكلمات والإحباط الذي تُخلّفه. لقد تحولت الصهيونية إلى مطرقة إلى علبة سوداء يلقون فيها كل شيء، إنها لا توضح ولا تصف ولا تتضمن استنكاراً، وبالتأكيد ليس بنظر معظم الجمهور الإسرائيلي الذي يرى بنفسه صهيونياً. يقول الناس "صهيونية" من أجل التعبير عن عدم رغبتهم بالانتماء لمجموعة "الساطي وضارب العروس" وللتنصل من التبعية. وعندما لا توجد لدينا كلمة ولا يوجد مفهوم جيد ولا صديق نقول "صهيونية"، ويبدو هذا وكأننا قلنا شيئاً ما لكننا لم نقل شيئاً.

للحقيقة لم يحدث هنا تطور فلسفة غائية حتمي للفكرة الصهيونية، بل كان شخص ما ملزماً بقيادتنا إلى الوحش الحالي. عندما نقول "صهيونية" فإننا نعزل الأمور عن ارتباطاتها التاريخية والسياسية ... اجتازت الصهيونية مرحلة الوهم وأصبحت وكأنها كيان قائم، ناشط، حي يركل. إن استخدام كلمة صهيونية بنظري هو محاولة للتهرب من أزمة الكلمات والانغلاق في "مجموعة مفاهيم اللغة".

في إحدى المرات وجد لهذا الشيء اسم، إنه كان نوعاً من المزج بين "الكولونيالية والصهيونية"، أطلقوا عليه توطين عمالي، وبعد السنوات ١٩٦٧ إلى ١٩٧٧ "ضم زاحف". التوطين العمالي هو الذي حاول سلب "المهر" من "العروس" قبل ١٩٤٨، وسلب المهر بعد النكبة، لم يكن الصناعيون ولا أصحاب البيارات ولا البرجوازيون المدنيون هم الذين أرادوا الحصول على عمال زهيدي الأجور (شابيرا ١٩٧٧) ولم يكن الإصلاحيون الذين أرادوا الحصول على الضفتين مع إبداء استعداد لإعطاء حكم ذاتي ثقافي لـ "العروس"[١٢]. ولم يكونوا رجال "الصهيونية الثقافية" من آحاد هعام وحتى بوبر وماغنس الذين لم يروا بالدولة قيمة بل مجموعة ثقافية (هلر ٢٠٠٣). الرغبة بأن "يأخذ شخص ما العروس" و "نحتفظ نحن مع المهر" هذه هي استراتيجية التوطين العمالي وهي التي انتصرت تاريخياً[١٣]. لكن منذ ١٩٦٧ تعقدت الصورة وتشوشت ووجد تمحور. يطلقون منذ ذاك الحين على الورثة الشرعيين للتوطين العمالي اسم "اليسار" وعلى الذين استمروا على دربهم اسم "غوش ايمونيم" وهذا يبلبل الكلمات ويسهل على "اليسار" التنصل من المسؤولية عن "غوش إيمونيم" فيقولون هؤلاء ليسوا "نحن"[١٤].

الربط بين كلمتي "يسار" و "سلام" كاذب ومموه جداً. كلمة "يسار" ليست مفهوماً سياسياً بل تعبير ثقافي عن مجموعة الإشكناز العلمانيين[١٥]. وإلا لا يمكن فهم اعتبار طومي لبيد "يسارياً" لدرجة أن اللجنة المركزية في حزب الليكود رفضت تشكيل إئتلاف معه ومع العمل، كي لا تبدو هذه كحكومة "يسارية" أكثر من اللازم.

تحت عنوان "مسيرة السلام" تعطى شرعية كبيرة جداً لسلب وإهانة الفلسطينيين. السلام الوهمي هو الذي مكّن من مضاعفة سكان المستوطنات وبناء المواقع الاستيطانية وبتر الأرض من خلال الشوارع الالتفافية والحواجز والآن من خلال الجدار. السلام الوهمي هو الذي يؤدي إلى مطالبة "اليسار" ببناء جدار والانفصال عن غزة متجاهلين بذلك مسار الجدار ومستقبل الضفة الغربية.

تحول إنعدام الكلمات إلى أمر حاسم في ظل قمع الإنتفاضة الثانية، وأدى إنعدام وجود حركة معارضة سياسية واسعة النطاق لقمع الإنتفاضة وانعدام وجود هدف مشترك إلى إخراج كثيرين منا من دائرة الجمهور ومن القدرة على الحديث وساد صمت وشلل. لدينا كلمات كأفراد وفي المجموعات المغلقة، لكن فرض الصمت علينا

لكن جملة ابادة معنوية أثارت عاصفة في أوساط كثيرين وعدم ارتياح في أوساط الأغلبية العظمى لشركائي بالرأي وذلك لسبب آخر، لقد مست بالأعصاب المفتوحة للمجتمع الإسرائيلي وهذه الأعصاب هي مصدر شرعية "الأمر الذي لا اسم له". مصدر الشرعية ليس الإحساس بتفوق الغرب على الشرق أو الإنسان الأبيض على الأسود، الشرعية الأساسية هي كوننا الضحية المهددة ضحايا الكارثة وبكوننا الضحية التاريخية لجميع أجيال التاريخ البشري، بكوننا ضحية أوروبا الحديثة، الوطنية، المسيحية واللاسامية

منع مشاركتنا في المداولات العامة، ويستهدف فرض الصمت منع أي وجود سياسي لجمهور معارض. نوجد كأفراد مشتتين، أو في أفضل الأحوال كمجموعة نشطاء مجزأة ذات قدرة على أعمال محددة، وليس كجمهور واسع ذي صوت، وكيان سياسي متحدٍ أو بديل فكري.

كتبت الكثير من الأدب الصحافي منذ اندلاع الانتفاضة، لكن معظمه نشر في الخارج فقط، وأثار مفهوم واحد ضجة كبيرة، هنا الأمر الذي دفعني للإحساس وبصورة شخصية بقوة فرض الصمت[١١]. شوّه المهاجمون أقوالي وقال المدافعون عني أن من حقي حرية التعبير وقال المقربون بأنهم يوافقون على مواقفي السياسية، لكن لم يتحدث أحد عن مضمون مقالي. لماذا حدثت إثارة كبيرة كهذه؟ لماذا كان يجب إخراسي؟ إن ما دفعني للكتابة هو الاعتراف بأن هذا النظام ليس فقط سلب وإذلال، بل وأيضاً قتل، وليس فقط بشراً، بل والهوية الجماعية الفلسطينية وآمال المستقبل المشترك لليهود والعرب على نفس قطعة الأرض. أيقنت وجود علاقة بين السلب والإذلال وبين القدرة على القتل بدون إزعاج، وكأن الأمر عملية دفاع مشروعة عن النفس. السلب والإذلال يمسان بالمجموعة الفلسطينية وبمشاعر الكبرياء وبالمشاعر الوطنية، مشاعر أوجدت مطالبة بإعادة حقوق "العروس السجينة". "القتل الرمزي للشعب" هو بحد ذاته مس بكل رموز الشعب ويعطيه مغزى وآمالاً مستقبلية: الأرض، السكان، الأطفال، الشبان، التظاهر، الصراع، النشطاء والقادة.

منذ تشرين الأول ٢٠٠٠، تحول قتل الشعب الرمزي إلى جزء من "الأمر الذي لا تسمية له"، هذه بحد ذاتها محاولة لدب اليأس في نفس "العروس" من الأمل البسيط بالزواج بشرف، وإقامة علاقات مساواة، أو على الأقل طلاق منطقي تستعيد من خلاله جزءاً من "المهر". وجدت هذه الآمال مع اتفاقات أوسلو، التي مكنت من تخيّل إقامة دولة فلسطينية في حدود ١٩٦٧، والتي بسببها أعلن بنيامين نتنياهو بأن هدف سلطته هو "تخفيض توقعات" الفلسطينيين. أصبح "القتل الرمزي للشعب" منذ تشرين الأول ٢٠٠٠ محاولة لدب اليأس لدى الشعب الفلسطيني وإقناعه بأنه لا يستطيع التحرر من سيطرة الـ "زوج غير الشرعي" الذي يسلبه ويضربه. حدد بوغي يعلون رئيس الجهاز الذي يتبرع بالكلمات المعسولة لهذا النظام هدف قمع الانتفاضة بـ "كيّ الوعي الفلسطيني". وأطلقت على قمع الوعي هذا "إبادة رمزيه لشعب".

لكن جملة ابادة معنوية للشعب أثارت عاصفة في أوساط كثيرين وعدم ارتياح في أوساط الأغلبية العظمى لشركائي بالرأي وذلك لسبب آخر، لقد مست بالأعصاب المفتوحة للمجتمع الإسرائيلي وهذه الأعصاب هي مصدر شرعية "الأمر الذي لا اسم له". مصدر الشرعية ليس الإحساس بتفوق الغرب على الشرق أو الإنسان الأبيض على الأسود، الشرعية الأساسية هي كوننا الضحية المهددة ضحايا الكارثة وبكوننا الضحية التاريخية لجميع أجيال التاريخ البشري، بكوننا ضحية أوروبا الحديثة، الوطنية، المسيحية واللاسامية. جرى شطب الحقوق الجماعية لـ "العروس" من خلال عرضها كجزء من الظاهرة التاريخية لملاحقة اليهود. المفهوم الديني لذلك هو "في كل جيل وجيل يثورون علينا لسجننا"، لكن المغزى الحالي هو اللاسامية، الكارثة. تفسر المطالب الفلسطينية بمحاولة لإبادتنا الجماعية، سواء من خلال حق العودة أو من خلال دولة لجميع مواطنيها أو دولة فلسطينية ذات قوة عسكرية تقام على

٢٢٪ من "المهر".

يتم تحييد الإنتقادات الدولية للسياسة الإسرائيلية من خلال اعتبارها "لاسامية"، وهذه ليست مشاعر تفوق كولونيالية، بل شطب لـ "العروس" وتمنٍّ باختفائها، بأن "يأخذها شخص ما". هذا عدم ارتياح مفهوم، خوف من إبادة جماعية لليهود، يطلق عليه "خطر ديمغرافي" تحول إلى رغبة بأن "يأخذ شخص ما العروس". وهذا عدم ارتياح من العيش هنا بجانب العروس في إطار علاقات مساواة، وعدم قدرة على التواجد هنا بدون خوض صراعات وعجز عن التسليم بالماضي الذي يحول دون أي إمكانية للتفكير بالحاضر وبالمستقبل. نحن لسنا هنا ولا هناك أو هنا وهناك في الوقت نفسه. وهذا بحد ذاته عدم تسييس للغة.

وبهدف إزالة الشكوك: إنني لا أساوي بين أفعال إسرائيل وأفعال النازية، وبنظري هذه مقارنة غير صحيحة لا تاريخياً ولا سياسياً، إذ تخفي ما يحدث هنا الآن بين إسرائيل والفلسطينيين. أقول بأن الأسطورة الوطنية القائمة – والتي تقول بأن إقامة دولة إسرائيل وأعمالها اليوم هو الرد على الكارثة – يؤدي إلى تبهيت تاريخي وتبهيت سياسي لأزمة اليهود في أوروبا وللاسامية اليوم أيضاً.

هذه الأسطورة تعتبر الوجود الجماعي للفلسطينيين "العروس ذات المهر" عدواً تاريخياً والصراع العادل كمحاولة إبادة، ومجرد وجودهم كخطر ديمغرافي. توجد بلبلة بين هنا وهناك، بين الماضي والحاضر والمستقبل، وحوار يشوه ويخفي الواقع، يخفيه ويموهه.

الهجرة لأرض إسرائيل والإحساس بحق أخذ "مهر العروس" يرتبطان بالمشاعر الجماعية المتعلقة بفقدان مكان آخر، كما يرتبطان أيضاً بمشاعر التهديد بالإبادة. لم يبدأ ذلك عام ١٩٦٧ بل عام ١٩٤٨، لكن وجد هذا تعبيره في البداية بالقول الرائع لنتيبا بن يهودا: "وجهنا البنادق للعرب ضغطنا على الزناد وقتلنا نازيين" (بن يهودا ١٩٨١–١٨١) وبإقتراح رؤساء "مباي" بدفع حكومة ألمانيا تعويضات أيضاً للاجئين الفلسطينيين (Lustick ٢٠٠٤). الكارثة هي أساس شرعية ليس فقط إقامة دولة، بل أيضاً سلب "المهر" ونبذ "العروس" كمسيرة مستمرة غير منتهية ولا تاريخية، هذه مسؤولية ألمانيا النازية وأوروبا اللاسامية وليست "مسؤوليتنا".

سلب "المهر" .. ملاحقة العروس.

كيف يرون هذه القصة؟ كيف يفبركونها؟ كيف يتحدثون عنها دون العمل على إسكاتهم وبحزم؟ لا أعرف، لكن من الواضح لي بأن هذا مشروع جماعي، فكري، أكاديمي وسياسي مترابط معاً لا يتجزأ. ليس من السهل التحرر من الكلمات المسيطرة علينا والتي تحولنا لشركاء لشارون ومخطط الفصل رغم معرفتنا بأن المقصود محاولة أخرى للتمويه على سلب "المهر" في الضفة الغربية. ومن الواضح لنا بأنه يجب علينا الصراع ضد "الشيء الذي لا إسم له"، لكن من أجل الحصول على وجود سياسي وجماهيري من المهم أن نعطي "هناك". ولربما ننجح بالتحرر منه بمعونة الله؟

بيبلوغرافيا

– الدار عكيفا (٢٠٠٣) "على الطريق لبنتوشتاين" هآرتس ١٧ تشرين الأول.

– بيلين، يوسي (١٩٨٥) ثمن التوحيد، ربيبيم، دار النشر.

– بن يهودا، نتيبه (١٩٨١) بين السجلات. كيثر: القدس.

– غانم، هنيدة (٢٠٠٥) "متتو–بوليتيك – مبدأ الهدم لدى الاحتلال" محاضرة في مؤتمر الكولونيالية وما بعد الكولونيالية

في إسرائيل، فان لير، القدس، ٢١ آذار.
– غرينبرغ، ليف (١٩٩٩) "ديمقراطية وهمية في إسرائيل، خلفية نظرية وتأملية تاريخية" علم اجتماع إسرائيلي ١:٢.
– ... (٢٠٠٠) "لماذا لم نستمر بدربه؟ حول سلام، ديمقراطية، قتل سياسي وجدول أعمال حول ما بعد الصراع" من ذاكرة خلافية: أسطورة وطنية وديمقراطية، تحرير ل. غرينبرغ، بئر السبع، إصدار معهد همفري، جامعة بن غوريون.
– هلمان، ش (١٩٩٣) "رفض الخدمة في الجيش كمحاولة لإعادة تعريف المواطنة. ديسررتاتسيه، الجامعة العبرية بالقدس.
– هلر، يوسف (٢٠٠٣) من تحالف سلام لإتحاد: يهودا ليب ماغنس والصراع من أجل دولة ثنائية القومية. القدس: إصدار ماغنس.
– هس، عميرة (٢٠٠٥) "استوطان الآن" محاضرة في مؤتمر "الكولونيالية و ما بعد الكولونيالية في إسرائيل" فان لير، القدس ٢١ آذار.
– يفتاحئيل، أورن (١٩٩٩) "إثنوقراطية، جغرافيا وديمقراطية: ملاحظات على سياسة تهويد البلاد" الفايم ١٠٥–١٩:٧٨.
– فيغه، ميخائيل (٢٠٠٢) خريطتان للضفة: غوش إيمونيم، السلام الآن وبلورة المنطقة في إسرائيل. القدس: إصدار ماغنس.
– شنهاب، يهودا (محرر)(٢٠٠٤) كولونياليات وحالة ما بعد الكولونيالية، القدس معهد فان لير، إصدار الكيبوتس الموحد.
– شابير، غرشون (١٩٩٣) "أرض، عمل وسكان في الكولونيالية الصهيونية: أبعاد عامة وخاصة" من أ. رام (محرر) المجتمع الإسرائيلي أبعاد انتقادية تل أبيب: بريروت.
– شابيرا أنيتا (١٩٧٧) الصراع الخائب: عمل عبري ١٩٢٩–١٩٣٩، تل ابيب إصدار الكيبوتس الموحد.
– ساسون– ليفي، لآرنه (١٩٩٥) "وعي الثوريين، وهوية المذعنين" "حركة السنة الـ ٢١" القدس مركز شيان، القسم السوسيولوجي والانتوغرافي، الجامعة العبرية.

الهوامش

١- عرض هذا المقال بنصه الحرفي في مؤتمر الكولونيالية، وما بعد الكولونيالية في معهد فان لير بالقدس بتاريخ ٢٠/٢١- آذار ٢٠٠٥. وأشكر يعال لوريا غرينبرغ وأمنون راز كروكوتسكين وأوري رام على ملاحظاتهم القيمة.

٢-لمداولات حول عدم قانونية أعمال إسرائيل انظر (٢٠٠٢) Kretvmer ونبغي (٢٠٠٤).

٣-حول أقوال شارون انظر ؟؟؟ إعلان "توجد حدود" في صحيفة هآرتس ...؟

٤-حول حوار "حركة توجد حدود" انظر هلمان (١٩٩٣).

٥-للبحث في "حركة العام الـ ٢١" انظر ساسون ليفي (١٩٩٥).

٦-عدي أوفير (٢٠٠٤) رالي أزولاي (٢٠٠٤) وشري هنفي (٢٠٠٤) تحدثوا في مؤتمر معهد فان لير حول "سياسة المساعدات الإنسانية في المناطق المحتلة" المنعقد بتاريخ ٢٠-٢١/نيسان ٢٠٠٤.

٧-صالح عبد الجواد لم ينشر مقاله بعد. انظر (Abdel-Jawad (Unpublished.

٨-انظر "دولة يهودية و ديمغرافية" بقلم ليلي غاليلي "هآرتس ٢٨ حزيران ٢٠٠٢.

٩-أقوالهم عرضت مع أقوالي في مؤتمر الكولونيالية، وما بعد الكولونيالية بتاريخ ٢١ آذار ٢٠٠٥، في معهد فان لير بالقدس حيث عرضت هذه المحاضرة أيضاً. انظر هس (٢٠٠٥) وغانم (٢٠٠٥).

١٠-انظر غرينبرغ (١٩٩٩) (٢٠٠٠، ٢٠٠٢a، ٢٠٠٢b، ٢٠٠٤) Grinberg.

١١-أضع أقواساً للكلمات التي تتضمن مغزى خادعاً ومموهاً...! الأقواس حول كلمة صهيونية، هنا لا تشبه تلك المستخدمة في سنوات الستينات. والتي اتخذت فيها كلمة صهيونية مغزى عبرة أخلاقية. التحفظ هنا هو المغزى الذي أضافه المناهضون للصهيونية وما بعد الصهيونية كما تم إيضاحه بالتكملة.

١٢-فكرة جابوتنسكي إعطاء اتونوميا ثقافية، لعرب إسرائيل هي أصل اقتراح مناحيم بيغن بإتفاقية السلام الشامل مع مصر عام ١٩٧٨ أما نسخته الجديدة فجاءت بصورة "اتفاقات أوسلو" لإقامة السلطة اليفلسطينية.

١٣-غرشون شابير (١٩٩٣) هو الذي فسر الإستراتيجية المنتصرة في الصهيونية للتوطين العمالي ككولونيالية عرقية نقية.

١٤-بخصوص الترابط بين "غوش إيمونيم" وبين "السلام الآن" كمجالين في دائرة الحوار السياسي والترابط بينهما انظر فيغة (٢٠٠٢).

١٥-حول المغزى الثقافي لكلمتي "يمين" و "يسار" انظر غرينبرغ (٢٠٠٠).

١٦-الحديث عن مقال كتبته في أعقاب إغتيال الشيخ أحمد ياسين وتحذير رئيس هيئة الأركان لعرفات، بأنه هو أيضاً في قائمة الإغتيالات، (انظر (٢٠٠٤) Grinberg)، وفي أعقاب مقالي طالبت وزيرة المعارف بإقالتي من الجامعة كشرط لمشاركتها بمجلس الأمناء، وقررت إدارة الجامعة التخلي عن تواجدها في المجلس ("هآرتس" ٢٣ نيسان ٢٠٠٤).

عن «العبرية»